حسين الحسيني ودوره السياسي في لبنان(1968-1992)

م.د. حسين عبد الحسين عباس الزهيري
ديوان الوقف الشيعي - كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة - اقسام ذي قار- قسم التاريخ

الخلاصة

إن دراسة الشخصيات السياسية في مجالها التاريخي يُعد حلقة مكملة لكتابة تأريخ معين لهذا البلد أو ذاك، وتأتي ضرورة ذلك من التركيز على دور صاحب الشخصية، والذي يكون فيه أكثر فاعليةً وتأثيراً في الحدثين السياسي والاجتماعي أو غيرهما، وقد حاولنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء على السياسي الكبير حسين الحسيني الذي لعب دوراً سياسياً كبيراً في لبنان خلال المدة (1968-1992). فتحدثنا فيه عن نشأته وبواكير عمله السياسي في لبنان، وتوليه المناصب الحكومية والوزارية وغيرها، فضلاً عن وصوله إلى عضوية المجلس النيابي ومواقفه فيه، ودوره في تاسيس حركة أفواج المقاومة اللبنانية (حركة أمل)، إلى جانب التركيز على موقفه من القضية الفلسطينية واختفاء السيد موسى الصدر، واغتيال الرئيسين رشيد كرامي ورينيه معوض، ووصولاً إلى الدور الكبير الذي لعبه في ايقاف الحرب الاهلية اللبنانية وصياغته للكثير من بنود اتفاق الطائف وتنفيذه عام1990.

Hussein AL-Husseiny and his Politilcal Role in Lebanon (1968-1992)

Hussein Abid AL-Hussein Abbas Alzuhairy
Shia Endowment - Office Al-Imam AL-Kadhum(a.s) University - College for Islamic Sciences - History Dep. - Thi-Qar

Abstract

The study of the historical figures is one of the important in modern history since it is main focus is to show the political , economic or social product of a specific person throughout his life . Therefore , the subject of my research is " Hussein AL-Husseiny and his politilcal role in Lebanon1968-1992. The research focused on high highting his role in Lebanon within the parliament and the ministry , he has help for the duration of the study. It also dealt with his national attitudes which he lived toward most of crucial issues in Lebanon.

المقدمة

شهد تاريخ لبنان بروز عديد من الشخصيات التي كان لها تأثيراً واضحاً في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، إذ شغلت هذه الشخصيات حيزاً كبيراً ومساحة واسعة في التأريخ اللبناني المعاصر، بعد أن تركت بصماتها على مجمل التاريخ اللبناني، فأسهمت بشكل أو بآخر في حل الازمات السياسية في بلدهم. ومن بين تلك الشخصيات السياسية المهمة التي تستحق الوقوف عندها وترجمة حياتها شخصية (حسين الحسيني)، الذي أدى دوراً سياسياً بارزاً في تاريخ لبنان؛ لما تركه من أثر كبير في ذاكرة اللبنانيين، بوصفه أحد المساهمين في الحل السياسي النهائي للحرب الاهلية اللبنانية عام1990، فجاءت هذه الدراسة لتبيّن دوره التأريخي وحنكته السياسية، فضلاً عن مواقفه الوطنية المخلصة التي أسهمت في بناء الدولة اللبنانية، لذا لا نذهب بعيداً إذا ما وصفناه بأنه **"رجل الأزمات"**، أو **"عرّاب السياسية اللبنانية"** بلا منازع. وقد حاول الباحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي مثّلت إشكالية البحث من قبيل: ما مدى مقبولية حسين الحسيني عند اللبنانيين؟، وهل حظي بتأييد كبير منهم؟ ام لا، وكيف كانت علاقته مع بقية أبناء الطوائف من سياسيين ورجال دين وغيرهم؟، وكيف استطاع انهاء الحرب بين اللبنانيين عام1990؟، ونستطيع القول: أن الرجل قد حظي بقبول وتأييد من أغلب فئات وطوائف المجتمع اللبناني، وفي حقب مختلفة تعد من أهم وأدق واعقد الحقب الزمنية في تاريخ لبنان السياسي المعاصر، لاسيما اثناء الحرب الاهلية.

نبذة موجزة عن حسين الحسيني حتى عام1968

ولد حسين علي الحسيني في شمسطار في البقاع في الخامس عشر من نيسان عام1937، وهو مسلم من الطائفة الشيعية. والده السيد علي الحسيني شغل منصب قائمقام البقاع للمدة(1952-1958)، واما والدته فهي السيدة شريفة

الحسيني[1]. تلقى علومه الابتدائية في مدارس شمسطار الرسمية في البقاع، ثم انتقل بعدها لإكمال دراسته في مدرسة الكلية الشرقية في زحلة، أما دراسته الثانوية فقد أتمّها في بعلبك، وبعدها سافر إلى مصر التي أكمل فيها دراسة الدبلوم العالي بعد التحاقه بمعهد الإدارة العامة، وبعد عودته عيّن مديراً لمؤسسة توزيع الطاقة الكهربائية في بعلبك في عام1956، ثم صدر مرسوماً جمهورياً بتعينه رئيساً لبلدية شمسطار في عام1958، ثم انتخب في عام1963 رئيساً لبلدية شمسطار، وتابع تدرّجه الوظيفي حتى أصبح مديراً لمصلحة كهرباء بعلبك عام1965[2]. ودفعه عمله هذا إلى محاولة زيادة شعبيته في المناطق الشيعية والمناداة بحقوق الشيعة، فاتجه إلى العمل السياسي لتمثيل أبناء طائفته وتحقيق طموحاتهم.

حسين الحسيني وبواكير عمله السياسي 1968-1972

ارتبط الحسيني بعمله السياسي مع السيد موسى الصدر[3]، بعد أن ساعد الأخير في تأسيس المجلس الشيعي الأعلى[4]، وعمل معه طيلة المدة(1965-1967)، فاصبح عضواً تنفيذياً في مجلسه الأعلى، الذي كان يهدف إلى جمع أبناء الطائفة الشيعية سياسياً في لبنان وتوحيدهم تحت قيادة موحدة كما هو الحال عند بقية الطوائف الاخرى، إذ أن هذا المجلس لا يختلف كثيراً عن المجلس السني، والمجلس الدرزي، فعمل حسين الحسيني على نشر هذه الافكار مع بقية أعضاء المجلس التنفيذي حتى تمكنوا أخيراً من اقناع النواب الشيعة [5] في المجلس النيابي على تقديم مشروع قانون خاص بتأسيس المجلس الشيعي الأعلى بصورة رسمية وجعله ممثلاً رسمياً للطائفة الشيعية في لبنان، إلى رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي[6]، الذي أحاله بدوره إلى اللجان الوزارية المختصة، فتأسس المجلس الشيعي الأعلى رسمياً في السابع من أذار عام1967[7]، أما مجلس النواب فقد أقرّه رسمياً في السادس عشر من أيار عام1967، وانتخب السيد موسى الصدر رئيساً له [8]، وبذلك تكلل نجاح حسين الحسيني في أول خطوة حقيقية نحو توحيد الطائفة الشيعية، مما جعله يبحث عن قاعدة شعبية تمكّنه من الوصول إلى المجلس النيابي، فضلاً عن تمثيل طائفته الشيعية.

سعى الحسيني إلى إيصال الخدمات الى البقاع، ومحاولة تقديم المستلزمات الضرورية لابنائها، فتوجه إلى المشاركة في الانتخابات النيابية لعام1968، عن دائرة البقاع- الهرمل، إذ اشترك في اللائحة الرابعة التي كانت برئاسة حسين مقداد، إلا أن حسين الحسيني خسر في هذه الانتخابات، إذ لم يحصل على الأصوات الكافية التي تؤهله للوصول إلى المجلس النيابي، فقد كان عدد الناخبين في محافظة البقاع قضائي بعلبك-الهرمل(66017)، اقترع منهم (38518)، أي (58%) فقط، وحصد حسين الحسيني منها على(4546) صوتاً فقط[9]. ولكن ذلك لم يثنه فتوجه الى دخول انتخابات عام 1972 بقوة أكبر من السابق.

موقف حسين الحسيني في المجلس النيابي1972-1984

توجّه حسين الحسيني إلى زيادة قاعدته الشعبية، لاسيما، بعد الدعم الذي حصل عليه من قبل السيد موسى الصدر، فرشح نفسه في الانتخابات النيابية اللبنانية لعام1972[10] ممثلاً عن منطقة الجنوب، وتحديداً عن دائرة بعلبك- الهرمل، ففاز في هذه الانتخابات[11].

كانت أولى جلسات المجلس النيابي التي تحدث فيها النائب حسين الحسيني هي الجلسة المنعقدة في الثامن من حزيران عام1972، إذ أسهب كثيراً في مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس صائب سلام[12] السادسة[13]، وركز في كلمته على ثلاثة محاور رئيسة، في مقدمتها مشروع قانون الأحزاب الذي أحالته الحكومة السابقة (حكومة صائب سلام الخامسة[14]) إلى المجلس النيابي، وأكد بعدم وجود مبرر للعجلة التي طرح فيها القانون، كما حمّل القوى السياسية المناوئة للحكومة إلى الاسراع في معارضته، وعدم قبوله، على الرغم من الأهمية القصوى لهذا المشروع، فأوجب على السياسيين قراءته أولاً، ثم الاعتراض عليه[15]، فاستطرد قائلاً **"وبتقديري أن المشروع المحال من قبل الحكومة السابقة، وقد اطلعتُ عليه جملة، وليس تفصيلاً، فإنه لا يفي بالغرض، ويناقض مبدأ الحرية وواقع نظامنا الديموقراطي والبرلماني الحر الذي نستظله استظلالنا للأرز. على أنه في نفس الوقت، قانون الجمعيات العثماني المعمول به حالياً لم يعد صالحاً أبداً للبنان في السبعينيات"**[16]. وأما المحور الثاني الذي أثاره النائب حسين الحسيني، فهو: رغبة الحكومة بإنشاء وزارتين للإسكان والتعاونيات والصناعة وشؤون البترول، وقد أشاد برغبة الحكومة، إلا أنه طالب ببذل المزيد من الجهود الحكومية في مسألة البلديات، التي هي أهم بكثير من هاتين الوزارتين المزمع إنشاؤهما؛ معللاً ذلك إلى أن في لبنان(650) بلدية تتوزع في مختلف مدنه وقراه، وتنفق هذه البلديات(300) مليون ليرة سنوياً، وهذا الرقم يساوي تقريباً ثلث الموازنة العامة للدولة. فيجب على الحكومة عدم إهمال شؤون البلديات[17]، وأخيراً طالب النائب حسين الحسيني بضرورة الاهتمام بمنطقة البقاع، وتقديم الخدمات الضرورية اليها[18]، ومَنَح في نهاية الجلسة الثقة للحكومة[19].

وأما بخصوص موقفه من فضيحة صفقة الكورتال العسكرية[20]، فقد بيّن النائب حسين الحسيني في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في التاسع والعشرين من اب عام1972، بأن هذه الفضيحة، هي أخطر بكثير مما يتصورها البعض، فهي ليست هدر (9,500,000) فرنك فرنسي من خزينة الدولة فحسب، بل هي ثقة المواطن بالدولة، وفي مجلس النواب، وثقة المواطن بحكومته، فضلاً عن ثقة المواطن بالقضاء، أي ثقة الشعب بنظامه القائم. وأكد ضرورة معرفة المتورطين بهذه القضية، وتحديد مسؤولياتهم في هدر المال العام، وإنزال العقاب العادل فيمن ساهم أو شارك، ومعرفة الفاعلين والقابضين والمتدخلين وكل من له علاقة في هذه الصفقة، وبالخصوص السماسرة ومن ورائهم، ممن كانوا في مواقع المسؤولية في أثناء إبرام الصفقة والمراحل اللاحقة لها، واقترح تأليف لجنة تحقيق تقف على ملابسات الموضوع وتقديم المذنبين للعدالة[21].

وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الثاني من تشرين الثاني عام1972 تكلم النائب حسين الحسيني إلى أعضاء المجلس النيابي، وطالبهم بعدم تحميل الحكومة أخطاء العهود الماضية، وأن تكون المعارضة بنّاءة على أساس محاسبة الحكومة على أخطائها التي ارتكبتها، أو إهمالها في مهامها الأساسية، ومناقشتها حول القضايا العامة مناقشةً موضوعيةً بعيدة كل البعد عن الهوى، وأصر على بذل المزيد من التعاون بين أعضاء المجلس النيابي والحكومة للنهوض بالبلد، وليس من أجل خلق أزمة وزارية أو أزمة سياسية في لبنان، ولكنه حمّل الحكومة مسؤولية أزمة مياه الشرب التي تعاني منها بعض أقضية لبنان ومدنه لاسيما مدينة بيروت لعدم وضع الخطط الصحيحة والناجعة سواءً فنياً أم إدارياً، وعدم ايجاد خطط بعيدة المدى في سبيل القضاء على هذه الأزمة نهائياً، ورفْض الحكومة إتباع معايير ثابتة في عملية الإصلاح الإداري في لبنان مع الموظفين الذين لا يتمتعون بميزات الكفاءة العالية[22]، ثم توجه بكلامه نحو الأعضاء، قائلاً: **"كفانا سلبيات، وكفانا تلهي بالماضي، إن هذه الأمور يجب أن لا تأخذ من اهتمام الحكومة ومجلس النواب أكثر من 10 بالمئة من جهدها، والباقي يجب أن يسخر للعمل البناء...، وأنا لا أقول بأن الحكومة قد قامت بجميع ما وعدت به في بيانها الوزاري، ولكن أقول يجب أن نعطي الوقت الكافي، ويؤمن لها المناخ المناسب للعمل، وبالتالي يصح لنا محاسبتها الحساب العسير"**[23]، وفي نهاية الجلسة منح النائب حسين الحسيني ثقته للحكومة[24]. وفيما يبدو إن النائب (الحسيني) وعلى الرغم من امتعاضه تجاه الحكومة إلا أنه عمل على تقديم الروئ الواضحة والمعالجات الصحيحة للقضاء على أخطاء الحكومة من أجل تقديم الخدمات للمواطنين من دون التسقيط السياسي للحكومة ودعمها بصورة مباشرة، وهذا الموقف الوطني الصحيح الواجب اتخاذه لأعضاء المجلس النيابي الذي تبنّاه الحسيني طيلة مناقشاته.

وتابع النائب (الحسيني) في جلسة 1973/7/25، المخصصة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة[25] تقي الدين الصلح[26]، مطالباته داخل المجلس النيابي، بضرورة إصلاح مجمل الأوضاع السياسية في لبنان، ومنها المجلس النيابي الذي لا يمارس سلطاته بصورة صحيحة وعملية، لأن القوانين لا تصدر منه وإنما من قبل الحكومة عبر إصدارها المراسيم الإشتراعية، وفقدان الدور الرقابي للمجلس النيابي[27]، ثم وجّه انتقاداته اللاذعة إلى الحكومة واصفاً إياها بالـ**"حكومة المتناقضة"**، التي تحتاج إلى **"ثقة نفسها قبل ثقة المجلس"**، وإن بيانها الوزاري لا يختلف عن البيانات القديمة، إلا في **"لغته الجميلة، وأسلوبه المبدع"**، الذي احتوى التوازن الطائفي في عباراته، كي لا يحدث خصام بين الوزراء أنفسهم؛ لأنهم لا يحملون صفة الانسجام الكامل بينهم[28]، ثم تساءل قائلاً: **"أيقتنع مواطن1973 بأن الطبيب المشهود له في حقل الطب سوف يعالج مشاكله الاقتصادية...أيقنع مواطن1973بأن المحامي المشهود له في حقل القضاء سوف يعالج مشاكله الصحية؟ أما وزراء الدولة فاختصاصيون شيباً وشباناً في سائر مناحي العلوم"**[29]، ورفض الأسلوب الطائفي الذي شُكِّلت بموجبه الحكومة في سبيل إرضاء بعض الطوائف على حساب الشعب اللبناني، وفي نهاية كلمته طالب بتوجيه العناية الكاملة إلى المناطق الجنوبية، وتحديداً البقاع المحرومة من كل شيء، بسبب التمايز الطائفي، وأوضح بأن أي شخص في بيروت يصرف عليه (267) ليرة لبنانية، في حين يصرف على الشخص البقاعي تسع ليرات فقط، وفي نهاية الجلسة منح النائب (حسين الحسيني) الثقة للحكومة[30].

وفي جلسة السادس عشر من نيسان عام1974، وجّه النائب (الحسيني) هجوماً كبيراً نحو الحكومة بسبب تقصيرها في أداء واجباتها، لاسيما في تنفيذ تعهداتها في بيانها الوزاري، بإيجاد جيش لبناني قوي من حيث العدّة والعدد، عن طريق مشروع خدمة العلم، ومشروع الخدمة القصيرة الأمد، كما تعهدت بإحالتهما في مهلة لا تتجاوز الشهرين، إلا أن الحكومة فشلت في تنفيذ هذا التعهد بعد مدة تسعة أشهر، ولم يحل شيء ممّا وعدت به[31]، وفي مقابل ذلك عمدت إلى مواجهة التهديدات الإسرائيلية للشعب اللبناني، بالتصريحات الشديدة اللهجة المفاجئة، ظناً منها بعدم جدية الحكومة الإسرائيلية في الاعتداء على لبنان[32]، ونتج عن تقصير الحكومة وسوء تصرفها وعدم صحة وجدية وعودها، إن قامت (اسرائيل) بالاعتداء على لبنان[33]، وهذا ما مكنّهم من استهداف الأبرياء بسهولة متناهية وكأنهم في رحلةٍ للترويح عن النفس، ثم حمّل رئيس الحكومة المسؤولية الكاملة وراء عدم رد الاعتداء، وضعف الإمكانيات العسكرية للجيش؛ لأنها لم تعمل على إيصال المعدات العسكرية، والفنية الكاملة إليه[34].

لقد بيّن النائب (حسين الحسيني) امتعاضه الشديد في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام1974 من الأوضاع المتردية التي يعيشها الشعب اللبناني، والظروف القاسية والصعبة التي تهدد أمن واستقرار بلاده، من دون أن يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه ووطنه وأمنه واستقراره، لاسيما بعد التهديدات التي تعرض لها الجنوب اللبناني[35]، وحمّلَ الحكومة مسؤولية كل ذلك بعد أن تخلت عن الأراضي الجنوبية، وجعلت سكانها يلاقون مصيرهم وحدهم مع (اسرائيل) التي خطفت الأشخاص ونسفت المنازل، لاسيما ما تعرضت له مدينة النبطية. أما الدولة اللبنانية فقد كانت غائبة عن جنوب لبنان، بل هاربة من تحمل مسؤولياتها الوطنية أمامه، وفوق كل ذلك انتشار المظاهر المسلحة لجماعات تابعة للأحزاب أو المنظمات[36] أو الأفراد، والتي حلت محل سلطة الدولة، فضلاً عن انتشار القتل والسلب والإتاوات، وأما المواطن فقد خضع لهذه السلطات المتعددة التي لها أنظمتها وقوانينها الخاصة ومحاكمها وضرائبها، مما أدى إلى تفشي الرشوة والاستغلال الوظيفي بين الموظفين الحكوميين من أجل تحصيل لقمة عيشهم[37]، ثم طالب النائب الحسيني بضرورة إيجاد السبل الكفيلة في حل المشاكل التي يعاني لبنان منها، والتي لخصها بتقوية الجيش والشرطة، وتطبيق القانون على الجميع وحماية المواطن البسيط وإرجاع ثقة الناس بالحكومة، وفي نهاية الجلسة امتنع النائب حسين الحسيني عن منح الثقة للحكومة[38]. وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الحادي والعشرين من تشرين الاول عام1975 المخصصة لانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبيه رشح احد النواب النائب (حسين الحسيني) لرئاسة

المجلس النيابي قبالة المرشح النائب كامل الأسعد[39]، من دون ترشيح الحسيني لنفسه، وطلب الأخير أن يتم تسجيل عدم ترشحه للمنصب في محضر الجلسة **"أرجو أن يسجل في المحضر إنني لم أعلن ترشيحي لرئاسة المجلس، وأشكر من منحني هذا الصوت"**[40].

وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في التاسع عشر من كانون الثاني عام1978 تقدم النائب (حسين الحسيني) باقتراح إلى رئيس المجلس النيابي، طالب فيه بتمديد ولاية، وعمل المجلس النيابي، حتى نهاية عام1980، بسبب الظروف التي يعاني لبنان منها، وممّا جاء في نص الاقتراح **"دولة الرئيس، بما ان الجميع يعلمون ان الانتخابات لن تجري في الموعد المحدد بالمادة الاولى من مشروع القانون، اقترح تمديد الولاية الى نهاية عام1980"**، وطرح رئيس المجلس الاقتراح إلى التصويت فوافق عليه أكثرية أعضاء المجلس النيابي[41]. استمر (الحسيني) في بيان بواطن الضعف والانهيار الحكومي، والمطالبة بحقوق أبناء الجنوب بصورة خاصة واللبنانيين بصورة عامة، في جلسات المجلس النيابي، لاسيما في أثناء مناقشة البيانات الحكومية، ومنها ما حدث في مناقشة البيان الحكومي لحكومة سليم الحص[42] الثانية[43]، في الثامن من اب عام1979[44]، فأوضح بأن النظام السياسي اللبناني قد تبنى ومنذ عام1920 فكرة خاطئة، إذ لم يعد المناطق المضمومة[45] جزءاً أساسياً من أجزاء الوطن، بل هي في نظره بمثابة مجال حيوي للمناطق الأساسية، ومن ثم فإن من واجبها تقديم الغلال والموارد الاقتصادية للدولة، وليس من واجب الدولة، الاهتمام بأي شان من شؤونها، فضلاً عن ذلك فإن الدولة ومنذ عام1920 عجزت عن وضع سياسة تربوية وطنية واحدة[46]، اذ أصبحت كل مدرسة في لبنان عبارة عن وزارة تربية قائمة بذاتها، لها برامجها ولها طائفتها ولها أهدافها؛ لأن هذه المدارس تتبع الطوائف اللبنانية جميعها وكل طائفة لها تاريخها الخاص بها. ثم جاء الميثاق الوطني[47] لعام1943 ليعمق كل ذلك بالاتفاق الشفهي بين أركان الدولة الثلاث، وهو ما أسهم في ضياع لبنان ومستقبلها، ورفَضَ التشكيلة الحكومية على الأساس الطائفي، والغبن الواضح لأبناء الجنوب عموماً، والطائفة الشيعية خصوصاً[48]، ووجه كلامه بشدة إلى رئيس الحكومة قائلاً:" **كلّا يا دولة الرئيس، إن الطائفة الإسلامية الشيعية هي من الطوائف الكبرى إن لم تكن الطائفة الكبرى في لبنان. إن الطائفة الإسلامية الشيعية لا تطلب امتيازات خاصة بها على حساب الطوائف الأخرى، بل إنها كانت وما زالت تطالب بإلغاء الطائفية من كل لبنان. إن جميع الطوائف في لبنان هي مجموعة أقليات، فإذاً أعطيت طائفة امتيازات بحجة إزالة الشعور بالخوف فإنه لا بد أن ينتقل الخوف إلى الطوائف الأخرى. إن الجنوب باق يا دولة الرئيس كما هو باق لبنان، ولا جنوب بدون لبنان ولا لبنان بدون جنوبه... كلا يا دولة الرئيس، لقد أعطيناك ثقتنا عندما كنت تعمل على إنقاذ الجنوب وإنقاذ لبنان وإلغاء الخلل في تكوينه الوطني، وعندما كنت تعمل من أجل وحدة لبنان ووحدة أبنائه واستقلاله وسيادته على كامل أراضيه، وعندما أمنت بقيام دولة القوانين والمؤسسات على انقاض دولة الأشخاص. لقد أعطيناك ثقتنا عندما كنت تعمل كصاحب قضية تعيش من أجلها وتعمل من أجلها وتسهر من أجلها"**[49]، وفي نهاية الجلسة حجب النائب حسين الحسيني الثقة عن الحكومة لعدم تمكنها من تنفيذ اصلاحاتها، وحماية أبناء الجنوب اللبناني، وتحديداً ابناء الطائفة الشيعية[50]. شغل النائب حسين الحسيني خلال المدة(1972-1983) العديد من المناصب الإدارية في اللجان النيابية[51]، ومنها لجنة المالية والموازنة، ولجنة الأشغال العامة[52].

إمتنع النائب حسين الحسيني في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الثالث عشر من حزيران عام 1983 على الاتفاق الحكومي مع الكيان الصهيوني، والمعروف بـ**"اتفاق 17 ايار1983"**[53]، والخاص بانسحاب قوات (اسرائيل)، من الاراضي اللبنانية، بعد دراسة المرسوم المقدم من قبل الحكومة، المرقم بـ(648) الذي تضمن عقد اتفاق بين الجمهورية اللبنانية و"اسرائيل"، على أن تقوم الاخيرة بسحب قواتها من جميع الاراضي اللبنانية التي اجتاحت لبنان في الخامس من حزيران عام1982، وتألف الاتفاق من مقدمة و(12) بنداً وملحقاً واحداً، وضع أسس الترتيبات الأمنية بين الجانبين وذيل ومحاضر تفسيرية وخريطة ملحقة بها[54]. وكان السبب الذي دفع الحسيني إلى الامتناع عن التصويت، هو الشرط الذي وضعه (اسرائيل) بموجب رسالة بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية بمعزل عن الحكومة اللبنانية، إذ إن الشرط جعل من الاتفاق غير متوازن بين الجانبين، من وجهة نظر الحسيني، وقد ربط بين انسحاب القوات الاسرائيلية بعد بانسحاب القوات السورية والفلسطينية، واكد الحسيني بأن وجود هذا الشرط في الاتفاقية سيجعلها ورقة خالية من أي مضمون فعلي[55].

وقد حصل تطور مهم في توجهات النائب حسين الحسيني في عام1984 بعد أن قرر الترشيح لمنصب رئاسة المجلس النيابي، ففي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في السادس عشر من تشرين الاول عام1984، أعلن النائب (الحسيني) ترشحه لمنصب رئاسة المجلس النيابي، أمام المرشح الشيعي الأخر، كامل الأسعد، وبعد عملية الاقتراع السري، لأعضاء المجلس النيابي البالغين (99) نائباً، الذين حضر منهم(75) نائباً، حصل على أغلبية الأصوات وبواقع (41) صوتاً، مقابل (28) صوتاً لمنافسه كامل الأسعد، ووجدت أربع أوراق بيضاء، وورقتين ملغاة[56]، وبعدها توجه الرئيس المنتخب حسين الحسيني وتسلم منبر الرئاسة وألقى كلمته التي شكر فيها أعضاء المجلس لانتخابه، ومنحه الثقة الكبيرة، نتيجة لنظام الحكم الديمقراطي الذي يتمتع به اللبنانيون، وإن المجلس النيابي هو المؤسسة الوحيدة التي يجب أن تعكس الإرادة الوطنية[57]. وهكذا فقد تمكن الحسيني من الوصول إلى أعلى المناصب الحكومية في الدولة اللبنانية ليكون ممثلاً عن أبناء طائفته. ولكن ذلك لم يمنعه من ممارسة نشاطاته السياسية الاخرى لاسيما تأسيس الأحزاب السياسية.

دوره في حركة أفواج المقاومة(أمل)1973-1980

كان حسين الحسيني من ضمن الشخصيات التي دعمت السيد موسى الصدر ومشروعه الاصلاحي للنهوض بالطائفة الشيعية، ونتيجة لخبرته الواسعة فقد كان من ضمن اللجنة التي وضعت ميثاق حركة أمل[58]، ومن بين الشخصيات اللبنانية

التي حضرت مؤتمرات الجنوب في بعلبك وصيدا، ومن المطلعين على المواقف السياسية لجميع الشخصيات اللبنانية الرافضة لتشكيل حركة أمل والمناوئين لها، لذا فقد تعرض إلى الاعتداء بالضرب من قبل موظفين في المجلس النيابي!!! تابعين الى الزعيم السياسي كامل الاسعد[59]. كانت الافكار التي ربطته بالسيد موسى الصدر واحدة، وهي جمع كلمة أبناء الطائفة الشيعية في الجنوب خاصة، ولبنان عامة للنهوض بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي المترديين[60]، فكانت هذه الافكار نقطة الالتقاء بينه وبين السيد الصدر، الذي دعمه بصورة كبيرة وقربه إليه، لذا فقد تسنم رئاسة حركة أمل مباشرة بعد أختفاء السيد موسى الصدر عام1978 .

موقفه من القضية الفلسطينية 1975-1979

قام النائب حسين الحسيني مع السيد موسى الصدر بزيارة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في التاسع عشر من تشرين الاول عام1975 وجرى بحث مطول حول الوضع في منطقة البقاع لإيجاد الحلول لإعادة الحياة إلى وضعها الطبيعي في بيروت وبقية المناطق، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه، أصدرت حركة أمل بياناً إثر اجتماعه مع هيأتها العامة وثيقة ضمنتها خطة عمل لمواجهة العدوان الاسرائيلي على لبنان منها تدابير فورية تقوم على الإجراءات الاسرائيلية على جنوب لبنان، وإبراز مظاهر الصمود ونتائج الاعتداءات بدلاً من الحفلات الرسمية والحفلات الاجتماعية حفاظاً على الحد الأدنى من الإحساس الوطني والتحرك الفوري لهدم المراكز الصهيونية داخل الأراضي اللبنانية، وإنشاء فرقة قوات خاصة للتصدي للعدو ومنها تدابير للمدى القصير كإنشاء حرس الحدود وإقرار التجنيد الإجباري، وأخيرا تدابير للمدى المتوسط كإعادة بناء الجيش اللبناني وزيادة عدده إلى ما لا يقل عن(40) ألف مقاتل[61].

استهجن حسين الحسيني في الثامن من آب عام1979 السياسة التي تتبعها لبنان تجاه القضية الفلسطينية، وعدم جدية الحكومات اللبنانية المتعاقبة في المشاركة بقوة في القضية الفلسطينية، وأوضح بأن هذه السياسة كانت الأساس في عزل لبنان عن العالم العربي بأكمله، بحجة الخوف من خطر تذويب لبنان، والقضاء على كيانه، وإن القنوات السياسية الرسمية في لبنان أصابتها **"عقدة نقص"** تجاه الدول العربية الأخرى، وبالنسبة لقضية فلسطين والشعور بالتقصير لاسيما بعد حرب الخامس من حزيران عام1967، هذه الحرب شرعت الأبواب أمام الدول العربية كلها لحسم خلافاتها، إلا حكومات لبنان فالقضية الفلسطينية هي المقياس لمدى الإخلاص والعداء للشعوب العربية، وكل هذه الأمور شكلت (لاسرائيل) فرصة سانحة للقضاء على لبنان الذي هو نقيضها كدولة طائفية عنصرية مغتصبة، والذي قدمته المقاومة الفلسطينية كنموذج لإقامة دولة ديموقراطية على أرض فلسطين يتعايش فيها المسلم والمسيحي واليهودي، فضلاً عن أحلام (إسرائيل) في مياه لبنان وفي إقامة الدويلات الطائفية العنصرية المشابهة لها على أنقاضه[62].

موقفه من اختفاء السيد موسى الصدر1978-1980

سافر السيد موسى الصدر في الخامس والعشرين من آب عام1978 إلى ليبيا لحضور احتفالات في العاصمة طرابلس بمناسبة إعلان الجمهورية الليبية، وبعد وصوله اختفى في داخل ليبيا من دون أن يعرف مصيره، وقد شارك حسين الحسيني في الحادي والعشرين من أيلول عام1978 في المسيرة الكبيرة التي دعا إليها المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى وحركة أمل، أعضائهما ومنتسبيهما والجماهير اللبنانية، التي انطلقت من بيروت إلى دمشق، لمعرفة مصير السيد الصدر، كما تولى بعد شهر واحد منصب رئاسة حركة أمل[63]، وطالب (حسين الحسيني) في مناسبات عديدة من الجهات الحكومية الرسمية معرفة مصير السيد (موسى الصدر) رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والوقوف على أسباب اختفائه في ليبيا، عن طريق تلبية دعوة رسمية من سلطاتها[64]، وأظهر استخفاف الحكومات اللبنانية بالموضوع من خلال اقتصار عمل الحكومات على الاستفسار فقط من الجانب الليبي من دون ممارسة الضغط عليه، مع علمها أن اختفاء السيد موسى الصدر، ليس اعتداءً سافراً على شخص الإمام الصدر والطائفة التي يرأسها فحسب، إنما هو اعتداء سافر على كل اللبنانيين، كما حمّل حسين الحسيني الرئيس الليبي معمر القذافي مسؤولية اختفاء السيد موسى الصدر، ورفض البيان الذي أصدرته الحكومة الليبية، وطالب بعدم قيام السلطات اللبنانية السماح لمعمر القذافي بزيارة لبنان؛ لأنه **"المسؤول عن إخفاء الإمام الصدر"**، وإن هذه الزيارة **"تشكل ذروة الاستفزاز والتحدي لمشاعر المواطنين وكرامتهم"**[65]، وقد انتخب أميناً عاماً لحركة المحرومين بعد اختفاء السيد الصدر حتى السابع والعشرين من أذار عام1980، إذ خلفه المحامي نبيه بري[66].

حسين الحسيني ومحاولاته فرض الأمن في بيروت عام1987

انهارت الأوضاع الأمنية في بيروت، بعد عمليات التصادم بين الفصائل اللبنانية المختلفة، وهو ما دفع حسين الحسيني السفر إلى دمشق في شهر شباط من عام1987 مع بعض الشخصيات الإسلامية، وعرض على رئيس الجمهورية السورية حافظ الأسد تطورات الوضع المتردي في بيروت الغربية، وطالبه بضرورة التدخل السوري لفرض الأمن، فوافق حافظ الأسد في العشرين من شباط عام 1987 على طلب حسين الحسيني ووجه القوات السورية للدخول إلى بيروت الغربية، وأعداد خطة خاصة لإرجاع الأمن فيها[67]. ومما تجدر الاشارة إليه ان موقف حسين الحسيني قد بني على ضعف المؤسسة العسكرية اللبنانية وانهيارها منذ اندلاع الحرب الأهلية، والضغط (الاسرائيلي) الكبير وتوغله داخل الاراضي اللبنانية، دفع الحسيني الى الاستنجاد بالقوات العسكرية السورية للحفاظ على النظام.

حسين الحسيني واغتيال رشيد كرامي1987-1988

ارتبط حسين الحسيني بعلاقة طيبة مع الرئيس رشيد كرامي، إذ وقف إلى جانبه في مقاطعة رئيس الجمهورية أمين الجميل[68] الذي رفض الإلتزام بمقررات الاتفاق الثلاثي في السادس عشر من كانون الثاني عام1986، الموقع عليه في العاصمة السورية دمشق في الثامن والعشرين من كانون الأول عام 1985، فأظهر حزنه وامتعاضه بعد اغتيال رشيد كرامي في الأول من حزيران عام1987، وقدم (الحسيني) استقالته من رئاسة المجلس النيابي اللبناني احتجاجا على عدم قيام الحكومة بكشف ملابسات جريمة الاغتيال، وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الثلاثين من تموز عام 1987[69]، تكلم حسين الحسيني كلمة في حق رشيد كرامي جاء فيها: **"نجتمع اليوم في غياب الرئيس رشيد كرامي، لقد عرفناه رجلا بارزا من رجال هذا المجلس، عرفناه ركنا كبيرا من أركان الدولة، عرفناه مدافعا قويا عن وجود الوطن، لقد استشهد من أجل الوطن فكان شهيد لبنان، ونعرف إن الوفاء لشهادته هو القيام بواجبنا الوطني... وإن الشعب اللبناني سيعرف كيف يكون وفيا لدماء شهدائه الأبرار أمينا على الوطن وسيادته واستقلاله باكمال المسيرة وباتمام الغايات التي استشهدوا من اجلها... فنقف دقيقتي صمت حدادا على شهيدنا الراحل"** [70].

حسين الحسيني واتفاق الطائف1989-1992

في أواخر عام 1988 أخذت الأوضاع تتطور بصورة كبيرة جدا في لبنان، بعد أن أعلن ميشال عون[71] حكومته العسكرية في بيروت، إلى جانب الحكومة المدنية برئاسة سليم الحص التي رفض رئيس الجمهورية أمين الجميل استقالة وزارته، الأمر الذي فرض التقسيم الرئاسي في لبنان، لاسيما بعد أن تسلم ميشال عون مقاليد الحكم في المنطقة الشرقية للبلاد، وإعلانه عن بداية حربه لتحرير لبنان من السوريين الذين احتلوا لبنان عام1976[72]، فضلاً عن فشل السياسيين اللبنانيين في التوصل إلى تفاهم مقبول بشأن خلافة الرئيس أمين الجميل في الرئاسة لملء الفراغ وتولي سلطات رئاسة الجمهورية[73]، أسهم كل ذلك في دخول الدولة اللبنانية بأزمة سياسية كبيرة، طورتها بسرعة الموافقة على منح عطلة مفتوحة للمجلس النيابي؛ بسبب انتهاء ولاية رئيس المجلس حسين الحسيني، ومن جانب آخر انقسام الجيش اللبناني إلى ألوية تدين بالولاء إلى القيادات السياسية أما على أساس طائفي أو عقائدي، وكرس هذا الانقسام إقدام حكومة سليم الحص على تعيين اللواء سامي الخطيب[74] قائدا للجيش[75].

حاول حسين الحسيني حل الأزمة اللبنانية عن طريق الجامعة العربية[76]، لاسيما بعد أن اشتدت الأزمة السياسية كثيراً، فتوجه حسين الحسيني إلى تونس في الثالث عشر من كانون الثاني حتى الأول من شباط عام1989، للبحث في أسباب تدهور الواقع الأمني في لبنان، ووافق (الحسيني) على مطالب المؤتمرين الخاصة بوقف أطلاق النار ورفع الحصار عن المرافئ والمعابر، وأن ترسل جامعة الدول العربية مراقبين إلى لبنان لوقف أطلاق النار[77]، وفي تموز عام1989 اتصل رئيس الوفد العربي الأخضر الإبراهيمي برئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، للاتصال بالنواب للتهيئة لسفرهم إلى المملكة العربية السعودية لعقد جلسة فيها لحل المشكلة اللبنانية، وأعلن الأخضر الإبراهيمي على تحديد الثلاثين من أيلول عام1989 موعداً للاجتماع[78]، وفعلاً وصل حسين الحسيني مع(62) نائباً لبنانياً إلى مدينة الطائف في التاسع والعشرين من الشهر نفسه عام1989[79].

تكلم الحسيني في الجلسة الأولى للمؤتمر التي بدأت جلساته في(الثلاثين من ايلول عام1989)- (الثاني والعشرين من تشرين الاول عام1989)، وفي نهاية الجلسة وزعت على النواب نسخة من وثيقة الوفاق الوطني[80]، عارض حسين الحسيني في الثامن من تشرين الاول عام1989 في أثناء جلسات مؤتمر الطائف جورج سعادة رئيس حزب الكتائب، بعد أن تناقشا بصورة مستفيضة حول مسألة ولاية رئيس المجلس النيابي, فالرئيس (الحسيني) طالب بتحديد ولاية رئيس مجلس النواب بمدة ولاية المجلس أربع سنوات, إي طوال مدة ولاية المجلس نفسه، معللا ذلك بشعور رئيس المجلس النيابي باستقرار موقفه، وأن لا يبقى **"رهينة للعبة التيارات السياسية ومسألة الأغلبية النيابية"**، في حين طالب جورج سعادة بأن تبقى الولاية ست سنوات، كما طالب الحسيني بأن يشارك رئيس المجلس إلى جانب رئيس الجمهورية في الاستشارات النيابية لتكليف رئيس الحكومة، في حين رفض جورج سعادة وجهة نظر الحسيني، وكاد المؤتمر أن يفشل لولا انسحاب سعادة من المؤتمر[81]، وتدخل اللجنة الثلاثية المشرفة على الاجتماع لتدارك الأمر، فتم الاتفاق على تمديد ولاية رئيس المجلس أربع سنوات بدلاً من سنتين، وصرف النظر عن المطلب الثاني القاضي باشراك رئيس المجلس في الاستشارات النيابية لتكليف رئيس الحكومة[82].

وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الخامس من تشرين الثاني عام1989 عدّ حسين الحسيني وثيقة الوفاق الوطني عقداً وطنياً ملزماً لجميع الأطراف السياسية معنوياً وسياسياً، لها مدلولاتها ومعانيها وأبعادها الدستورية ولها نتائجها الإيجابية على لبنان[83]، وهكذا فإن وثيقة الوفاق الوطني أصبحت دستوراً جديداً للبنان، اتجهت عملياً إلى تطبيق الميثاق الوطني لعام1943 ولكن بصورة مكتوبة وارتكزت على المساواة في النفوذ بين الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية التي حسمت للموارنة، ورئاسة الحكومة التي أصبحت للسنة، ورئاسة المجلس النيابي التي أسندت للشيعة، فأمن بذلك قدر أكبر من التمثيل والتوازن بين الرئاسات المذكورة ، كما نص على سيادة لبنان واستقلاله وانسحاب القوات غير اللبنانية من أرضه ونص على علاقات مميزة مع سورية[84]، كما تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية بإشراف مباشر من حسين الحسيني على قيام حكومة الوفاق الوطني، بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة كاملة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بوساطة قواتها النظامية، واتسمت خطواتها العريضة بالإعلان عن حل جميع الميلشيات اللبنانية،

وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية[85].

سعى حسين الحسيني إلى تطبيق بنود **"الوثيقة الوفاقية"** بحذافيرها فوافق على ترشيح، بل ووصول رينيه المعوّض[86] لرئاسة الجمهورية اللبنانية في الخامس من تشرين الثاني عام1989[87]، وصوت (الحسيني) في جلسة المجلس النيابي في السادس والعشرين من الشهر نفسه المخصصة لمنح الثقة لحكومة سليم الحص[88]، وهذا التصويت هو الذي منح هذه الحكومة شرعية وطنية وأخلاقية وقانونية لتمثيل الشعب اللبناني حصراً، بعيداً عن حكومة ميشال عون العسكرية، التي وصفها الحسيني بـ**"غير الشرعية"**[89].

لقد كان حسين الحسيني هو من كتب ملاحق وبنود وثيقة الوفاق الوطني، وقد صرح إلى صحيفة الحياة البيروتية في الثالث من آب عام1990 بأن **"اتفاق الطائف هو الاتفاق الأول بين اللبنانيين، ولا تبديل أو تعديل في هذا الاتفاق"**[90]. وهكذا فقد تمكنت الوثيقة التي عرفت بـ**"وثيقة الوفاق الوطني"**، من وضع حدٍّ للحرب الأهلية اللبنانية، وبطبيعة الحال يعود الفضل المباشر فيها إلى حسين الحسيني نفسه.

حاول (الحسيني) حل الأزمة اللبنانية الجديدة لاسيما بعد اغتيال الرئيس رينيه المعوض في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام1989، وحماية وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، إذ أصبح موقفه حرجاً جداً بعد عملية الاغتيال، لأن استمرار عمل ونجاح الوثيقة أصبح مناطاً به أكثر من السابق، فتوجه أولاً إلى سورية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام1989 لإجراء اتفاق لبناني- سوري حول إجراء انتخابات جديدة، وتمكن من إقناع الرئيس السوري حافظ الأسد بوجهة نظره ثم عاد إلى لبنان[91]، وقام بتوجيه دعوة لأعضاء المجلس النيابي في الرابع والعشرين من الشهر نفسه، لانتخاب رئيساً جديداً للبنان، ونجح في مسعاه أيضاً لما أوصل جميع السياسيين والبرلمانيين اللبنانيين إلى الموافقة على انتخاب إلياس الهراوي[92] رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية[93]. وربما كانت كل محاولاته للتخلص من حكومة ميشيل عون العسكرية، التي رفضها (الحسيني) مراراً وتكراراً، ووصفها بأنها لا تمثل اللبنانيين.

وفي السابع عشر من حزيران عام1992[94] قرر مجلس الوزراء في عهد رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، ورئيس الوزراء رفيق الحريري[95] إجراء الانتخابات النيابية لأعضاء المجلس النيابي المتوقفة منذ عام1972، وبعدها تم انتخاب رئيساً جديداً للمجلس النيابي هو نبيه بري بدلاً من الرئيس حسين الحسيني في العشرين من تشرين الاول عام1992[96]. وهكذا فقد تخلى حسين الحسيني عن منصب رئاسة مجلس النواب الى شخصية شيعية اخرى بعد ان تمكن من انهاء الحرب الاهلية اللبنانية، وحافظ بدوره الوطني المشرف على وحدة بلاده.

الخاتمة

يعد حسين الحسيني من الشخصيات التي استطاعت إن توجد لها مكاناً مميزاً على الساحة السياسية اللبنانية، ومنذ البدايات الأولى لوصوله للمجلس النيابي اللبناني، التي سبقها بالعمل السياسي المباشر مع السيد موسى الصدر، وتأسيسه المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، الذي كان في الاساس لتنظيم أحوال الطائفة الشيعية في لبنان، وأنقاذها من حال التشتت والظلم الممنهج على أبناء الطائفة الشيعية منذ عام1920، وتبنيه لمشاريع تخدم المصلحة اللبنانية، لاسيما بعد تسنمه منصب رئاسة المجلس النيابي اللبناني، الذي مكنه من العمل بحرية أكبر بين المكونات اللبنانية، وقد استطاع بخبراته الواسعة أستقطابها إليه في كل المراحل السياسية والأزمات الكبيرة التي عانت منها لبنان، وتمكنه من حلها بسرعة كبيرة، وتحديداً في الفترات التي كان فيها منصب رئاسة الجمهورية شاغراً من المرشح المتفق عليه بين المكونات السياسية اللبنانية، وأخيراً فقد وضع الحل النهائي للحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت من عام 1975 بعد أنساهم بإنجاح وثيقة الوفاق الوطني في الطائف عام1989، وإنهاء عقود من الاحتراب الداخلي، لذا فهو **"عرّاب"** هذه الوثيقة، و**"مهندس إيقاف وانهاء الحرب الاهلية اللبنانية"** من دون منازع يذكر، وله فضل كبير أيضاً بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، وإجراء الانتخابات النيابية اللبنانية التي توقفت منذ عام1972، لذا فقد استطاع قبل خروجه من المجلس النيابي عام1992، من إعادة لبنان لوضعه الطبيعي، بعد أن أوجد رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس الوزراء، ورئيساً للمجلس النيابي بدلاً عنه، وبذلك أرجع المؤسسات العليا في البلاد إلى وضعها الطبيعي.

الهوامش

(1) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني1861-2006، بيروت، 2007، ص156-157.

(2) نهاد حشيشو، حسين الحسيني: حامل اختام"الطائف"، "معلومات"(مجلة)، العدد67، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 2009، ص94.

(3) موسى الصدر: ولد في مدينة قم بإيران عام1928، أكمل دراسته في طهران بعد أن حصل على شهادتين في العلوم السياسية، وكذلك في علم الشريعة الإسلامية في عام 1956 .سافر إلى لبنان عام1960 وتولى رئاسة الطائفة الشيعية في مدينة صور. وفي19 كانون الأول 1969 انتخب رئيساً للمجلس الشيعي الأعلى في لبنان. سافر إلى ليبيا في 25 آب عام1978 وانقطعت أخباره من دون معرفة مصيره . للمزيد ينظر:- د.ع.و، لبنان سير وتراجم: موسى الصدر، ل-1908/1 ؛ عدنان فحص، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر1969-1975، بيروت، 1996 ؛ المركز العربي للتوثيق، موسوعة الإمام المغيب-السيد موسى الصدر-آل الصدر في التاريخ، ج4، بيروت،2007.

[4] للمزيد من التفاصيل عن المجلس الشيعي الاعلى ولجانه وهيأته وتوجهاته، ينظر:- هـ.ر.ح. أ ، مسيرة الامام السيد موسى الصدر يوميات ووثائق، (1960-1978)، اعداد يعقوب ضاهر، مج1، بيروت، 2000.

[5] النواب التسعة هم: محمد صفي الدين، علي عرب، حسين منصور، محمد ياغي، فضل الله دندش، نايف المصري، محمود عمار، جعفر شرف الدين، علي الحسيني. ينظر:-حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، نبيه بري ودوره السياسي في لبنان حتى عام1992، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014، ص38-39.

[6] رشيد كرامي : مسلم من الطائفة السنية. ولد في طرابلس عام 1921. تولى منصب رئاسة الوزراء عدة مرات خلال المدة بين عامي(1945- 1987). تعرض إلى الاغتيال عام1987. للمزيد من التفاصيل ينظر:- حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان (1951-1987)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014.

[7] حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، المصدر السابق، ص39.

[8] عبد الرحيم اباذري، الامام موسى الصدر، د.م، د.ت، ص17-18.

[9] ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية1861-1992: القوانين والنتائج، بيروت، 1992، ص148.

[10] لمعرفة قوانين هذه الانتخابات ينظر:-ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها1972-1992، "الحياة النيابية"(مجلة)، مج17، بيروت، مجلس النواب اللبناني، 1995، ص19-34.

[11] لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996، ص228.

[12] صائب سلام: ولد في بيروت عام1905. درس الحقوق في الجامعة الأميركية ببيروت، حصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من لندن. أُنتخب نائباً لأول مرة عن بيروت في دورة عام1943. وأُعيد إنتخابه في دورات(1951، و1960، و1964، و1968، و1972). عُين وزيراً للداخلية عام1946، ورئيساً لمجلس الوزراء خلال الأعوام (1953، و1960، و1961، و1970، و1972). توفي في أيار عام2002. للمزيد ينظر:- فاضل حايف كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام2000، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2014.

[13] شكلت هذه الحكومة في1972/5/27-1973/4/25، ضمت(16) وزيراً. ينظر:-ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية 1926-1996 التاليف– الثقة-الاستقالة، بيروت، 1997، ص196-202.

[14] شكلت هذه الحكومة في1970/10/13-1972/5/27، ضمت(12) وزيراً. ينظر:-"النهار"(جريدة)، بيروت، العدد 10842، 1970/10/15 ؛ "النهار"، العدد11415، 1972/5/27.

[15] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1972/6/8.

[16] المصدر نفسه.

[17] المصدر نفسه.

[18] المصدر نفسه.

[19] يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني1926-1984، مج2: 1966-1974، بيروت، 1986، ص1178-1179.

[20] اشترت لبنان أسلحة فرنسية (صواريخ أرض-جو) في1968/8/2، من شركة تومسون هيرستون، على أن تسلم نهائياً إلى لبنان في عام1971، وتبقى لبنان تسدد مبلغ الشراء حتى نهاية عام1973، إلا أن إتهام قائد الجيش اللبناني إميل البستاني بأخذ رشوة، وتخلي الشركة عن تنفيذ التزاماتها، ومقابل ذلك دفعت الحكومة اللبنانية مبلغ (9,5) مليون فرنك، غرامة الغاء الصفقة، كل ذلك أثار هذه الفضيحة وملابساتها. للمزيد ينظر:- "النهار"، العدد11509، 1972/8/25 ؛ الوثائق العربية لعام(1972)، بيان الدكتور الياس سابا، وزير المال والدفاع اللبناني السابق حول قضية الصواريخ، وثيقة رقم(268)، بيروت، 1972، ص416-419 ؛ الوثائق العربية لعام(1972)، الاتفاق الحربي بين لبنان والشركة الفرنسية حول قضية الصواريخ، وثيقة رقم(272)، بيروت، 1972، ص422.

[21] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي2، الجلسة2، المنعقدة في1972/8/29.

[22] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة2، المنعقدة في1972/11/2.

[23] المصدر نفسه.

[24] المصدر نفسه.

[25] شكلت هذه الحكومة في 1973/7/8-1974/10/31، وضمت(22) وزيراً. للمزيد ينظر:-ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات...، ص209-214.

[26] تقي الدين الصلح: ولد في صيدا عام1907.عمل مدرساً مع البعثة الفرنسية في لبنان.انتخب نائباً عن زحلة عام (1957-1972).أصبح وزيراً للداخلية عام1964. توفي عام1988. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص310-311.

[27] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي2، الجلسة1، المنعقدة في 1973/7/25.

[28] المصدر نفسه.

[29] المصدر نفسه .
[30] المصدر نفسه .
[31] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة3، المنعقدة في 1974/4/16.
[32] للمزيد من التفاصيل عن الاعتداء الاسرائيلي على لبنان ينظر:- علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان(1958-1975)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الاداب، 2014، ص211-213.
[33] قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على الأراضي الجنوبية من لبنان، وقصفت بالمدفعية(6) قرى حدودية راح ضحيتها الكثير من أبناء الشيعة. للمزيد ينظر:- محمود عادل أبو هلال، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948-1975 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة ، 2006 ؛ خليل أحمد، جنوب لبنان بين الدولة والثورة، دراسات عربية (مجلة)، بيروت، العدد4، 1975.
[34] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة3، المنعقدة في1974/4/16.
[35] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة2، المنعقدة في1974/11/21.
[36] للمزيد من التفاصيل عن الاحزاب في الجنوب اللبناني ينظر:- غسان فوزي طه، شيعة لبنان: العشيرة- الحزب- الدولة (بعلبك- الهرمل انموذجا)، بيروت، د.ت .
[37] م.م.ن، الجلسة 2، المنعقدة في1974/11/21.
[38] المصدر نفسه .
[39] كامل الأسعد: ولد في الطيبة عام1931. درس في مدارس الحكمة الابتدائية في الطيبة، والثانوية في بيروت فالتحق بعدها بجامعة السوربون في فرنسا، وحصل فيها على شهادة البكالوريوس في الحقوق والعلوم السياسية عام1952. للمزيد ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد ودوره الوطني والسياسي في لبنان1952-1976، ابحاث البصرة(مجلة)، مج41، العدد3، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2016، ص133-152.
[40] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في1975/10/21.
[41] م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في1978/1/19.
[42] سليم الحص: ولد في بيروت عام 1929 . وهو سياسي وأكاديمي اقتصادي، شغل منصب رئيس الوزراء خمسة مرات، وانتخب عضواً في مجلس النواب لدورتين، كان يعتبر من اشد المعارضين لرفيق الحريري، بعد اغتيال رشيد كرامي عام1987، كلفه رئيس الجمهورية أمين الجميل رئاسة الحكومة بالوكالة، وبعد انتهاء ولاية أمين الجميل رفض تسليم الحكم للحكومة العسكرية التي شكلها القائد ميشيل عون. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص159-160.
[43] شكلت هذه الحكومة في1979/7/16-1980/10/25، وضمت(12) وزيراً. للمزيد ينظر:-ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات...، ص246-257.
[44] م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1979/8/8.
[45] المناطق التي ضمت قسرا الى لبنان الكبير عام1920 هي: البقاع بعلبك حاصبيا وراشيا، إذ كانت هذه المناطق تابعة الى سورية وجزءا من اراضيها، ولكن بعد تشكيل الدولة اللبنانية ضمت هذه الاراضي الى لبنان من دون موافقة اهاليها. للمزيد ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة واسط، كلية التربية، 2016، ص90.
[46] للمزيد من التفاصيل عن العملية التربوية والتعليم في لبنان ينظر:-منير بشور، التربية والتعليم في لبنان: من اجل الدخول في العالم الحديث،"مواقف"(مجلة)، العدد7، السنة2، بيروت، 1970 ؛ هشام تشابه، التعليم في لبنان في مفترق طرق، "الفكر الاسلامي"(مجلة)، العددان11-12، السنة4، بيروت، 1973.
[47] الميثاق الوطني: اتفاق تم بين ممثلي المجموعتين (الموارنة) و (السنة) في لبنان على أساس التعايش ضمن حدود وطن واحد، وتم فيه تقاسم المناصب العليا في البلاد بينهما ، فقد اخذ الموارنة منصب رئاسة الجمهورية، والسنة منصب رئاسة الوزراء، والشيعة منصب رئاسة المجلس النيابي. للمزيد حول الموضوع ينظر:- باسم الجسر، ميثاق1943 لماذا كان؟ ولماذا سقط، بيروت، 1978 ؛ محمد زكي بيضون، الميثاق الوطني، "العرفان"، مج46، ج5، صيدا، 1958.
[48] م.م.ن، الجلسة1، المنعقدة في 1979/8/8.
[49] المصدر نفسه .
[50] المصدر نفسه .
[51] م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة2، المنعقدة في 1972/5/19 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1973/3/20 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1974/3/19 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في31/3/ 1977 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1979/3/20 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1980/3/18 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1981/3/17؛ م.م.ن، الدور

التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1982/3/16 ؛ م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة3، المنعقدة في 1983/3/29.

(52) م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1975/3/18 .

(53) الغي هذا الاتفاق في1984/3/5. للمزيد من التفاصيل عن الاتفاق ينظر:- مسعود اسد الله اللهي, الاسلاميون في مجتمع تعددي حزب الله في لبنان نموذجاً , تعريب دلالا عباس, بيروت, 2004 ، ص588-589.

(54) م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في1983/6/13.

(55) المصدر نفسه.

(56) م.م.ن، الدور التشريعي16، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في1984/10/16.

(57) لمراجعة كلمة الرئيس حسين الحسيني ينظر:- المصدر نفسه .

(58) للمزيد من التفاصيل عن ميثاق حركة امل ينظر:- ا.ر. نورثون، أمل والشيعة، ترجمة غسان رملاوي، بيروت، 1987 ؛ هـ. ر.ح .أ، حركة أمل السيرة والمسيرة، ج 1-ج2، بيروت ، 2006 ؛ علي الشامي، حركة أمل مفارقات التأسيس ومراحل التطور، بيروت، 2002.

(59) نهاد حشيشو، المصدر السابق، ص94.

(60) للمزيد من التفاصيل عن الاوضاع العامة للشيعة، قبل مجيء السيد موسى الصدر ينظر:- جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، بيروت، 1993، ص299-302.

(61) هـ. ر.ح . أ, مسيرة الامام..., ص72.

(62) م.م.ن، الجلسة1، المنعقدة في1979/8/8.

(63) يعقوب ضاهر، مسيرة الامام موسى الصدر: يوميات ووثائق، بيروت، 2000، ص89-90.

(64) مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات، الحقيقة لن تغيب، بيروت، 2000، ص23-24.

(65) م.م.ن، الجلسة1، المنعقدة في1979/8/8.

(66) نبيه بري: مسلم من الطائفة الشيعية. ولد في سيراليون بإفريقيا في 1938/1/28. من عائلة تتميز بالعلم والتدين. شخصية محبة للشعر والادب، حصل على شهادة الحقوق، من المؤسسين للمجلس الشيعي الاعلى، وحركة المحرومين. أصبح رئيساً للمجلس النيابي اللبناني منذ عام1992. للمزيد ينظر:-حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، المصدر السابق ؛ صقر يوسف صقر، نبيه بري: كان يعتقد انه سيكون شاعراً.. فتحول إلى سياسي، مجلة معلومات، العدد67، بيروت، 2009، ص100-108.

(67) نهاد حشيشو، المصدر السابق، ص94.

(68) أمين الجميل: ولد في بكفيا عام1941. درس الحقوق في مدرسة الآباء اليسوعيين. أنتسب إلى حزب الكتائب اللبنانية. وأنتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان. أنتخب رئيساً للجمهورية بعد أغتيال أخيه بشير الجميل. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص119.

(69) نهاد حشيشو، المصدر السابق، ص95.

(70) م.م.ن، الدور التشريعي16، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في1987/7/30.

(71) ميشال عون: ولد في بيروت عام1935. نال شهادة الثانوية من المدارس المسيحية عام1955. دخل المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم عام1958. أصبح رئيساً لأركان الجيش اللبناني، وأشرف على عمليات الانسحاب الاسرائيلي من لبنان1982. نفي إلى باريس بعد أحداث عامي(1989-1990). عاد إلى لبنان عام2005، وشارك في الانتخابات، وفاز فيها عن دائرة كسروان الفتوح-جبيل في العام نفسه. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص377-378.

(72) مجموعة مؤلفين، لبنان في تاريخه وتراثه، عادل اسماعيل(اشراف) بيروت،1993، ص934.

(73) سعيد سلمان، لبنان والطائف اثاره– ردود الفعل حوله – نتائجه – امكانية تطبيقه، بيروت، 1990، ص7.

(74) سامي الخطيب : سياسي وعسكري لبناني، ومن انصار الرئيس فؤاد شهاب، عمل بنجاح في الشعبة الثانية ولديه خبره في الشؤون العسكرية، تربطه علاقات بالحكومة السورية بحكم لجوئه إليها في مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية ، تولى قيادة قوات الردع العربية بعد استقالة العقيد احمد الحاج في1977/3/21، أسهم بدور كبير في عملية استتباب الأمن وعودة الهدوء إلى لبنان. باسم ريحان مغامس الشيمساوي، الموقف السعودي من الحرب الاهلية اللبنانية(1975-1989)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2013، ص107-108.

(75) جورج سعادة، قصتي مع الطائف:حقائق ووثائق وملابسات ومعانات سوء تنفيذ وخيبة امل، بيروت، 1998، ص23.

(76) للمزيد عن المواقف العربية والدولية ينظر:- منى جلال عواد المشهداني، اشكالية الاستقرار السياسي في لبنان بعد اتفاق الطائف عام1989، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010، ص97-261.

(77) تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة الى انبعاث امة، ترجمة موريس صليبا، باريس، 1993 ص706-707.

(78) سعيد سلمان، المصدر السابق، ص23.

(79) منى جلال جواد المشهداني، المصدر السابق، ص132-140.
(80) للمزيد من التفاصيل عن الوثيقة ينظر:- مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص873-883.
(81) منى جلال المشهداني ، المصدر السابق ، ص136 .
(82) المصدر نفسه .
(83) م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة2، المنعقدة في1989/11/5.
(84) عارف العبد، لبنان والطائف، بيروت، 2001، ص163–193 .
(85) محمود عبد الرحمن خلف، التدخل السوري وإشكالية العلاقة السورية- اللبنانية، "كلية التربية للبنات"(مجلة)، جامعة بغداد، مج22، العدد4، 2011.
(86) رينيه معوض: ولد في زغرتا عام1925. دخل جامعة القديس يوسف وتخرج منها عام1947، بشهادة الحقوق. أنتخب عضواً في المجلس النيابي بين عامي(1957-1989).عين وزيراً عام 1961. أنتخب رئيساً للجمهورية عام 1989. أغتيل في1989/11/24. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص484-485.
(87) م.م.ن، الجلسة2، المنعقدة في5 /1989/11.
(88) م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة7 ، المنعقدة في1989/11/26.
(89) نهاد حشيشو، المصدر السابق، ص95.
(90) المصدر نفسه، ص96.
(91) المصدر نفسه.
(92) الياس الهراوي: ولد في زحلة عام1926. درس في المدرسة الشرقية، وحصل على شهادة الدبلوم بالتجارة من معهد الحكمة عام1947. انتخب نائبا عن زحلة عام1972. اصبح وزيرا للاشغال العامة والنقل عام1980.اشترك في مؤتمر الطائف وانتخب رئيسا للجمهورية عام1989. توفي عام2006. للمزيد ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان1922-2008، بيروت، 2008، ص392-393.
(93) م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة6، المنعقدة في1989/11/24.
(94) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص935-936.
(95) رفيق الحريري: ولد في صيدا عام1944.التحق بكلية التجارة في جامعة بيروت العربية عام1965 ولكنه قطع دراسته وسافر إلى السعودية عام1966. أسس العشرات من المؤسسات الثقافية والعلمية والخيرية في لبنان بين عامي(1966-1967). أسهم في إنعقاد مؤتمر الطائف عام1989. أنتخب نائباً عن بيروت عام1996. أصبح رئيساً للوزراء في عام1992، وعام1995، وعام1996، وعام2000، وعام2003.اغتيل في عام2005. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي...، ص152-153.
(96) م.م.ن، الدور التشريعي18، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في 1992/10/20.

قائمة المصادر

اولاً: محاضر مجلس النواب اللبناني

1. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة2، المنعقدة في 1972/5/19.
2. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1972/6/8.
3. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي2، الجلسة2، المنعقدة في1972/8/29.
4. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة2، المنعقدة في 1972/11/2.
5. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1973/3/20.
6. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد الاستثنائي2، الجلسة1، المنعقدة في 1973/7/25.
7. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1974/3/19.
8. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة3، المنعقدة في 1974/4/16.
9. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة 2، المنعقدة في1974/11/21.
10. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1975/3/18 .
11. م.م.ن، الدور التشريعي13، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في 1975/10/21.
12. م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في1977 /3/31.
13. م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1978/1/19.
14. م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1979/3/20.
15. م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1979/8/8.
16. م.م.ن، الدور التشريعي14، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1980/3/18.
17. م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1981/3/17.
18. م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة1، المنعقدة في 1982/3/16.
19. م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد العادي1، الجلسة3، المنعقدة في 1983/3/29.

20. م.م.ن، الدور التشريعي15، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في 1983/6/13.
21. م.م.ن، الدور التشريعي16، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في1984/10/16.
22. م.م.ن، الدور التشريعي16، العقد الاستثنائي1، الجلسة1، المنعقدة في1987/7/30.
23. م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة2، المنعقدة في1989/11/5.
24. م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة6، المنعقدة في1989/11/24.
25. م.م.ن، الدور التشريعي17، العقد العادي2، الجلسة7 ، المنعقدة في1989/11/26.
26. م.م.ن، الدور التشريعي18، العقد العادي2، الجلسة1، المنعقدة في 1992/10/20.

ثانياً: الوثائق العربية

1. ملفات العالم العربي(د.ع.و)، لبنان سير وتراجم: موسى الصدر، ل-1908/1.
2. الوثائق العربية لعام(1972)، بيان الدكتور الياس سابا، وزير المال والدفاع اللبناني السابق حول قضية الصواريخ، وثيقة رقم(268)، بيروت، 1972.
3. الوثائق العربية لعام(1972)، الاتفاق الحبي بين لبنان والشركة الفرنسية حول قضية الصواريخ، وثيقة رقم(272)، بيروت، 1972.
4. يعقوب ضاهر، مسيرة الامام موسى الصدر: يوميات ووثائق، بيروت، 2000.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. باسم ريحان مغامس الشيمساوي، الموقف السعودي من الحرب الاهلية اللبنانية(1975-1989)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2013.
2. حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان (1951-1987)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014.
3. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة واسط، كلية التربية، 2016.
4. حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي، نبيه بري ودوره السياسي في لبنان حتى عام1992، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2014.
5. علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان(1958-1975)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الاداب، 2014.
6. فاضل حايف كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام2000، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2014.
7. محمود عادل أبو هلال، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948-1975 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة ، 2006.
8. منى جلال عواد المشهداني، اشكالية الاستقرار السياسي في لبنان بعد اتفاق الطائف عام1989، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010.

رابعاً:الكتب العربية والمعربة

1. ا.ر. نورثون، أمل والشيعة، ترجمة غسان رملاوي، بيروت، 1987.
2. باسم الجسر، ميثاق1943 لماذا كان؟ ولماذا سقط، بيروت، 1978 .
3. يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني1926-1984، مج2: 1966-1974، بيروت، 1986.
4. تيودور هانف، تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة الى انبعاث امة، ترجمة موريس صليبا، باريس، 1993.
5. جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، بيروت، 1993.
6. جورج سعادة، قصتي مع الطائف: حقائق ووثائق وملابسات ومعانات سوء تنفيذ وخيبة امل، بيروت، 1998.
7. سعيد سلمان، لبنان والطائف اثاره– ردود الفعل حوله – نتائجه – امكانية تطبيقه، بيروت، 1990.
8. عارف العبد، لبنان والطائف، بيروت، 2001.
9. عبد الرحيم اباذري، الامام موسى الصدر، د.م، د.ت.
10. عدنان فحص، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر1969-1975، بيروت، 1996.
11. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني1861-2006، بيروت، 2007.
12. ————————————————،
المعجم الوزاري المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922-2008، بيروت، 2008.
13. علي الشامي، حركة أمل مفارقات التأسيس ومراحل التطور، بيروت، 2002.
14. غسان فوزي طه، شيعة لبنان: العشيرة- الحزب- الدولة (بعلبك- الهرمل انموذجا)، بيروت، د.ت.
15. لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996.

16. ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية1861-1992: القوانين والنتائج، بيروت، 1992.
17. ـــ، تاريخ الحكومات اللبنانية1926-1996 التاليف– الثقة- الاستقالة، بيروت، 1997.
18. مجموعة مؤلفين، لبنان في تاريخه وتراثه، عادل اسماعيل(اشراف)، بيروت،1993.
19. المركز العربي للتوثيق،موسوعة الإمام المغيب-السيد موسى الصدر-آل الصدر في التاريخ، ج4، بيروت، 2007.
20. هـ.ر.ح. أ ، مسيرة الامام السيد موسى الصدر يوميات ووثائق، مج1: 1960-1978، يعقوب ضاهر (اعداد)، بيروت، 2000.
21. ـــ، حركة أمل السيرة والمسيرة ، ج 1-ج2، بيروت ، 2006.

خامساً: البحوث والدراسات

1. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد ودوره الوطني والسياسي في لبنان1952-1976، ابحاث البصرة(مجلة)، مج41، العدد3، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2016.
2. خليل أحمد، جنوب لبنان بين الدولة والثورة، دراسات عربية(مجلة)، العدد4، بيروت، 1975.
3. صقر يوسف صقر، نبيه بري:كان يعتقد انه سيكون شاعراً.. فتحول إلى سياسي، "معلومات"، العدد67، بيروت، 2009.
4. ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها1972-1992، "الحياة النيابية"(مجلة)، مج17، بيروت، مجلس النواب اللبناني، 1995.
5. محمد زكي بيضون، الميثاق الوطني، "العرفان"، مج46، ج5، صيدا، 1958.
6. محمود عبد الرحمن خلف، التدخل السوري وإشكالية العلاقة السورية- اللبنانية، "كلية التربية للبنات"(مجلة) جامعة بغداد، مج22، العدد4، 2011.
7. مركز الامام موسى الصدر للابحاث والدراسات، الحقيقة لن تغيب، بيروت، 2000.
8. منير بشور، التربية والتعليم في لبنان: من اجل الدخول في العالم الحديث،"مواقف"(مجلة)، العدد7، السنة2، بيروت، 1970.
9. نهاد حشيشو، حسين الحسيني: حامل اختام"الطائف"،"معلومات"(مجلة)، العدد67، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 2009.
10. هشام تشابه، التعليم في لبنان في مفترق طرق، "الفكرالاسلامي"(مجلة)، العددان11-12، السنة4، بيروت، 1973.

سادسا: الصحف

- النهار(بيروت).